اتفاق مع الجهات المعنية على نقل النخيل إلى موقع آخر لتأثيره على 404 قسائم

«الإسكانية»: إلغاء المطور العقاري في «جنوب سعد العبدالله» وإجمالي التوزيعات سيصل إلى 25 ألف وحدة سكنية

سامح عبدالحفيظ

ناقشت لجنة شؤون الإسكان في اجتماعها أمس مشروعي جنوب سعد العبدالله وشرق تيماء، كما ناقشت الرقابة المسبقة على المشاريع الإسكانية.

وقال رئيس اللجنة النائب فايز الجمهور في تصريح بالمركز الإعلامي إنه بخصوص توزيع منطقة جنوب سعد العبدالله فقد استقر رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على إلغاء فكرة المطور العقار وتوزيع المنطقة بنظام أرض وقرض على المخطط في 18 ضاحية. وأضاف ان التوزيع يشمل 22 ألفا و152 قسيمة، بخلاف التوسعة التي وعد بها الوزير وطلبها من البلدية والمجلس البلدي والتي تقدر ما بين 2000 و3000 قسيمة سكنية.

وأوضح أن إجمالي عدد الوحدات السكنية بعد ذلك سيصل إلى ما بين 24 و25 ألف وحدة سكنية بكلفة مليارين و100 مليون دينار، مبينا أن اللجنة ستجتمع الأسبوع القادم مع مؤسسة الرعاية السكنية ووزارة المالية للوقوف على الاعتماد المالي لهذه المنطقة.

وأفاد الجمهور بأنه سيكون هناك تصريح آخر يزف فيه البشرى للشعب الكويتي عن الوقت المنتظر الذي وعدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بأنه سيكون بعد أسبوع من الاعتماد المالي ستوزع القسائم على المخططات.

وبين ان اللجنة استمعت إلى رأي المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة في موضوع النخل في هذه المنطقة، والذي يؤثر على 404 قسائم في المنطقة وعلى العديد من الخدمات، وأجمعت تلك الجهات على نقل النخل إلى موقع آخر لتتم الاستفادة منه.

فايز الجمهور متحدثا

فايز الجمهور ود. عبدالعزيز الصقعبي ود. صالح المطيري خلال الاجتماع

استفسر من وزيري التجارة والتربية عن الشركات غير الملتزمة

عبدالله المضف يسأل عن الإجراءات المتخذة تجاه شركات النظافة والحراسة بشأن الرواتب

عبدالله المضف

وجه النائب عبدالله المضف 3 أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلمان، ووزير التربية د.علي المضف، ووزير النفط وزير التعليم العالي د.محمد الفارس، جاءوا كما يلي:

وقال في مقدمة السؤال الأول الموجه إلى وزير التجارة والصناعة: يقول النبي ﷺ «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة.

ولما كانت هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية لتلبية احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما الإجراءات المتخذة من الوزارة تجاه شركات النظافة وشركات الحراسة والأمن المتعاقد معها في حال تخلفت تلك الشركات عن دفع رواتب العاملين لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بموجب العقود؟

2 ـ كشف بأسماء الشركات غير الملتزمة بدفع الرواتب للعاملين في الجهات الحكومية بموجب عقود النظافة والحراسة والأمن.

وقال في مقدمة السؤال الثاني الموجه إلى وزير التربية: يقول النبي ﷺ «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة.

ولما كانت هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية لتلبية احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما الإجراءات المتخذة من الهيئة العامة للقوى العاملة تجاه شركات النظافة وشركات الحراسة والأمن المتعاقد معها في حال تخلفت تلك الشركات عن دفع رواتب العاملين لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بموجب العقود؟

2 ـ كشف بأسماء الشركات غير الملتزمة بدفع الرواتب للعاملين في الوزارة بموجب عقود النظافة والحراسة والأمن.

وقال في مقدمة السؤال الثالث الموجه إلى وزير النفط: يقول النبي ﷺ «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة.

ولما كانت هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية لتلبية احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

هل توجد خطة لدى وزارة النفط للبدء في الصناعات النفطية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الدراسات، وإذا كانت الإجابة النفي فما مبررات ذلك؟

سأل وزير الصحة عن أسباب تأخير افتتاح مركز مبارك الحساوي الصحي

عبدالعزيز الصقعبي: لماذا لم يموّل «التنمية» مشروع مترو أو قطار في الكويت؟

د.عبدالعزيز الصقعبي

وجه النائب د.عبدالعزيز الصقعبي سؤالين إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ووزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح، نصت الأسئلة على ما يلي:

وقال في مقدمة السؤال الأول الموجه إلى وزير الخارجية: نمى إلى علمي موافقة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مبدئيا على تمويل خط للسكك الحديدية بين مصر والسودان بقيمة مليار يورو حسبما تداولته بعض الصحف العربية.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ هل الخبر الوارد أعلاه صحيح؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بتكلفة المشروع مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

2 ـ استنادا إلى القانون 20 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإلى المادة 3 من النظام الأساسي للصندوق التي تناولت أغراضه ومنها تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشاريع الإسكان وما يترتب عليها من بنية تحتية وخدمات ومرافق عامة، لماذا لم يمول الصندوق مشاريع مشابهة (قطار أو مترو) في الكويت لاسيما في المدن الجديدة مثل مدينة المطلاع السكنية ومدينة صباح الأحمد السكنية وفقا للمادة سالفة الذكر؟

وقال في مقدمة السؤال الثاني الموجه إلى وزير الصحة: تعد منطقة حطين من المناطق السكنية ذات كثافة سكانية حيث يعاني سكانها من عدم وجود مركز صحي يخدمهم لذلك يلجأون إلى أقرب المستوصفات في المناطق المجاورة ما يشكل عبئا على أبناء منطقة حطين ويسبب ازدحاما في تلك المراكز.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما الأسباب التي أدت إلى التأخير في افتتاح مركز مبارك الحساوي الصحي؟

2 ـ ما التاريخ المحدد لافتتاح المركز؟

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

أعلن أن الكشوفات الحكومية بأسماء المستحقين تفوق الأعداد الحقيقية للعاملين.. واستغرب تصنيف «الصحة» في المرتبة السادسة

بدر الملا: غير صحيح تأخر «الميزانيات» في «الصفوف الأمامية» والحكومة أبلغتنا بتوفير السيولة اللازمة خلال عام

ماضي الهاجري

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.بدر الملا عدم صحة ما أثير عن تأخر اللجنة في مناقشة طلب الاعتماد الإضافي بشأن مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة وباء (كورونا).

وقال الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «أتحدث بصفتي رئيسا للجنة الميزانيات وتحديدا عن موضوع مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية والذي كان مثارا في اليومين الماضيين، لذلك حق لي كرئيس للجنة أن أبين الأمور المتعلقة بهذا الموضوع».

وأوضح أن «مجلس الأمة ليس معنيا بالموافقة على مكافآت الصفوف الأمامية لأنها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء، بل إن مجلس الأمة يتحدث عن اعتماد إضافي بقيمة 600 مليون دينار تقدمت به الحكومة». وبين أن «مجلس الوزراء وافق بتاريخ 25 مايو 2020 أي قبل 11 شهرا على مكافآت الصفوف الأمامية، وهناك كتاب موجه من مجلس الوزراء إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السابقة مريم العقيل بمضمون هذه المكافأة وآلياتها»، مشددا على أن «السؤال يجب أن يوجه للحكومة هو لماذا لم تضمن ميزانية السنة المالية 2020 / 2021 التي أقرت في 9 سبتمبر 2020»؟

وأشار الملا إلى أن «لجنة الميزانيات وجهت أسئلة واضحة للحكومة إن كانت لديها السيولة للاعتماد الإضافي بقيمة 600 مليون دينار، وكانت الإجابات المثبتة بمضابط اللجنة بأن السيولة ستوفر على دفعات على فترة زمنية قد تصل إلى سنة تقريبا أي بمعدل 50 مليون دينار كل شهر، وهذا ردا على محاولة تصوير الأمر بأنه محاولة للاستعجال في إقرار الاعتماد الإضافي حتى يتم صرف المكافآت قبل العيد».

وقال إنه «في الجلسة الخاصة المزمع عقدها لموضوع مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية سيوافق عليها وسيطلب من سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أن يتعهدا بتحديد موعد صرف المكافآت حتى لا تصبح مثل كوبونات البنزين التي وعدوا الشعب الكويتي بها ومضى فصلان تشريعيان ولم تطبق».

واعتبر أن «الحديث عن إيداع المكافآت في حسابات العاملين بالصفوف الأمامية قبل العديد كلام غير دقيق ويخالف ما ذكر في مضابط لجنة الميزانيات».

وشدد على أنه «غير صحيح إطلاقا أن لجنة الميزانيات تأخرت في الاجتماع لمناقشة طلب الاعتماد الإضافي للصفوف الأمامية لأن اللجنة عقدت 5 اجتماعات سواء كانت على المستوى العام أو على مستوى المكتب الفني، مشيرا إلى ان اللجنة 48 اجتماعا، عاما منذ بداية دور الانعقاد فضلا عن اجتماعات المكتب الفني أو الاجتماعات الفرعية».

وأوضح الملا أن «كتاب الحكومة بشأن طلب الاعتماد الإضافي ورد في 30 مارس الماضي واللجنة عقدت أول اجتماع لها للنظر فيه بتاريخ 7 أبريل وتمت دعوة وزيري الصحة والمالية وممثلين عن ديوان الخدمة المدنية والوزارات المعنية، كما اجتمع مكتب اللجنة يومي 8 و12 أبريل لمناقشة ذات الموضوع، ثم اجتمعت اللجنة في 20 أبريل بحضور وزير المالية، ناهيك عن تناول الموضوع ضمن بند ما يستجد من أعمال».

ولفت إلى «وجود مثالب في قرار مجلس الوزراء الذي صدر في 25 مايو 2020 بشأن مكافآت الصفوف الأمامية، مشيرا الى أن القرار يحصر المكافآت عن فترة العمل من تاريخ 24 فبراير 2020 حتى 31 مايو 2020 ولا يشمل من التحقوا بعد هذه الفترة ولا المصابين أو المتوفين بعد هذه الفترة، مؤكدا أن من الواجب حماية هؤلاء أو من تقاعدوا أو استقالوا بعد هذه الفترة».

وأوضح أن البند الثاني من قرار مجلس الوزراء ينص على الموافقة على صرف المواد التموينية مجانا لمدة 6 أشهر لأسر العاملين بوزارتي الصحة والداخلية لمواجهة انتشار فيروس كورونا ولكن لم يتطرق إلى الكلفة المالية لهذا البند على الرغم من أن الأمر يتعلق بآلاف العاملين وأسرهم.

وأبدى الملا استغرابه من أن «متوسط قيمة مكافآت العاملين بوزارة الصحة من الأطباء والهيئات التمريضية في المرتبة السادسة مقارنة ببقية الجهات الأخرى وأن تكون مكافآت الصفوف الأمامية في مؤسسة الموانئ أعلى منهم». وأضاف أنه «تم تصنيف جهات مثل هيئة القرآن والمجلس الوطني للثقافة والفنون في الصفوف الأمامية بأعداد لا تعكس الموجودين فعلا في الصفوف الأمامية ولا الفئات المصنفين فيها». وبين أن إحدى الملاحظات التي رصدتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي، ولم ترد الإجابة عنها، هي أن عدد المستحقين لمكافآت الصفوف الأمامية أكثر من عدد العاملين، ففي وحدة التحريات المالية نسبة العاملين في الصفوف الأمامية تعادل 140٪ من عدد العاملين في الوحدة.

ولفت إلى أنه في جهات أخرى عدد المسجلين في الصفوف الأمامية وفق ما هو مسجل في قرار مجلس الوزراء والكتب والبيانات أكثر من عدد العاملين المسجلين في الميزانية لديهم.

وقال «بأي منطق.. وألسنا مؤتمنين على هذا الأمر؟ وكيف تأتينا الكشوفات بأن عدد المستحقين أكثر من عدد العاملين وقرار مجلس الوزراء يتحدث عن العاملين في الجهات الحكومية» مستشهدا بهيئة الطرق كمثال. وأضاف «يبلغ عدد المسجلين في الصوف الأمامية والمساندة لهم ضعف عدد العاملين في الهيئة، وجهات أخرى لا تبلغ فيها نسبة حضور الموظفين في الوضع الطبيعي وقبل جائحة كورونا 50٪ نتيجة التسيب الإداري، ولكن المسجلين في الصفوف الأمامية يبلغ 70 و80 ٪.

وأفاد بأن «اللجنة تحدثت مع الحكومة بأنه في ميزانية 2019 / 2020 كان هناك وفر يفوق المليار دينار وفي ميزانية 2021/2020 يفترض أن يكون هناك وفر أكبر لأن هذه المرحلة هي قلب أزمة كورونا ولا توجد سفرات ولا مهمات رسمية وحتى العلاج بالخارج أقل والمشاريع توقفت بسبب الحظر المناطقي والكلي والجزئي، وبالتالي كل الظروف تؤكد أن هناك وفرا».

وأكد أن «اللجنة طلبت من الحكومة النقل بين الأبواب وعدم رفع سقف الميزانية لأن ذلك يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني إذا تم السحب من الاحتياطي العام الناضب».

وأوضح أن اللجنة عندما لم تردها الإجابات على الأمور التي أثيرت خلال اجتماعاتها تم إرسال كتب إلى وزراء المالية والتجارة عن بعض التفاصيل في طلب الاعتماد الإضافي ومنها ما يتعلق بكلفة التمويل، مؤكدا أن اللجنة بانتظار ورود الإجابات على هذه التساؤلات.

وأضاف «من يقول إن هناك أوراقا زودنا بها مصدر رفيع بمجلس الوزراء، لا الأوراق التي زودوك بها هي من مصدر رفيع بمجلس الأمة وليس بمجلس الوزراء، ولذلك عندما وضعت هذه المخاطبات بترت واقتطعت الموقعين على هذه الكتب وهو الأخ رئيس مجلس الأمة».

وقال «الشعب الكويتي واع ولن تنطلي عليه هذه الأمور والصفوف الأمامية نحن أول من يدعو لمكافأتها وسنتمسك وسنوافق في الجلسة القادمة على مكافآتهم ونطلب من الحكومة أن تتعهد بتحديد ميعاد الصرف حتى لا تستغل حاجات الناس، فهذه المكافآت منذ تاريخ 25 مايو 2020 كانت موجودة لكم ولم تحركوها إلا قبل جلسة 30 مارس الماضي أرسلتم المرسوم، وتقولون نريدها بصفة الاستعجال بعد أن كانت قد تأخرت لديكم لمدة 11 شهرا وكانت لديكم الميزانية السابقة التي أقرت في شهر سبتمبر 2020.

وختم قائلا «الشعب الكويتي يعي أن ما حصل في الجلسة الماضية يراد منه تحميل النواب مسؤولية عدم انعقاد الجلسة ولذلك ظهر كتاب موقع من 10 أعضاء بأنه سيفتح باب ما يستجد من أعمال لإقرار المكافأة، وأنا أسأل لماذا لم يقدم الكتاب في جلسة 13 أبريل؟ وفي النهاية هو تسييس للأمور المالية في البلد والشعب واعي».

د. بدر الملا متحدثا